

هذه الفيتة الوصول

الى

علم الاصول

تأليفها

الشيخ علي ابراهيم شقير

من علماء الازهر الشريف

غفر الله له والمسلمين

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

(شركة مطبعة الرغائب بمصر)

هذه الفية الوصول

الى

علم الاصول

تناظرها

الشيخ علي ابراهيم شقير

من علماء الازهر الشريف

غفر الله له والمسلمين

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

(شركة مطبعة الرغائب بمصر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبالهدى قد ارسل الرسولا	حمد المن علمنا الاصولا
ودينه الداعي الى الصواب	جأ بالسنة والكتاب
من ظلمة الجهل لنور الرحمة	محمد الهادي لكل الامه
ما قام داعي الصبح للفلاح	صلى عليه فالتق الاصباح
ثم اولى القياس والاتباع	والال والصحب ذوي الاجماع
وفضله بين العلوم شائع	وبعد فالاصول علم نافع
على الذي في حفظه تساهلا	ونثره قد صعب المسائل
من بعد ما عز علينا فهما	فرمت فيه الاختصار نظما
مسائل الفن بها ونظمت	وهذه ارجوزة قد جمعت
في علمي الاخلاق والاصول	سميتها الفية الوصول
في منع ما عن التمام يمنع	اليك يارب البرايا نضرع
نافعة لكل من زاوها	هذا وارجو الله ان يجعلها

تعريف الاصول

قواعد كاية توصلا	بها الى استنباط فقه خلا
من الادلة التي قد فصلت	ككل امر للوجوب قد ثبت
ثم الاصول الذي قد عرفا	ادلة وطرقا قد وصفنا
وعارف ايضا صفات المجتهد	وهي التي بها اجتهاد قد وجد
وبالمرجحات تستفاد	دلائل الفقه التي تراد
والفقه وهو العلم بالاحكام	شرعية من قبل الاسلام
تعلقت بعمل للقلب	او غيره من واجب وندب
كالعلم في الضوء ان النيه	واجبة والوتر ذوندييه
والعلم من ادلة الاحكام	مكتسب بالظن للامام

موضوعه وغايته وواضعه

موضوعه الادلة الشرعية	للبحث عن احوالها الحكمية
وغاية معرفة الاحكام	لئلا ما يسعد في الدوام
وواضع هو الامام الشافعي	لاخذ احكام لفقه نافع

باب الاحكام

بحكم خطاب الله قد تعلقا	بفعل من به البلوغ حقه
من حيث انه بهذا الفعل	مكلف مع صحة في العقل
من ثم لا حكم لغير الله	فهو تعالي أمر ونهى
فان لفعل اقتضي الخطاب	وكان جازما فذا ايجاب
او كان غير جازم فندب	وسنة ايضا ومستحب
او اقتضى الترك وكان جازما	فهو الذي يدعونه المحرما
او غير جازم بنهي قد اتي	فذا بمكروه ليسهم اثبتا
وان يكن بغير مخصوص عرف	فبخلاف الاولي فيه يتصف
او اقتضى التخير فالاباحه	وحكمها الاصلى هو السراحه
والفرض والواجب قد ترادفا	وفيها النعمان حقا خالفا
تطوع وسنة وندب	ترادفت ايضا ومستحب
وبالشروع لا يجب مندوب	والرأي عند الحنفى الوجوب
وواجب اتمام حج ندبا	لانه كالنقض فيما طلبا
في فعله كفارة ونية	وندب عمرة بذى الكيفية

بكون شيء سببا تحققا	ثم خطاب الوضع . ما تعلقا
او مانعا ثم صحيحا فاسدا	او كون هذا الشيء شرطا واردا
فسبب وهو اليه يستند	فما به تعلق الحكم وجذ
ومثل اسكار لمنع الخمر	مثل الزوال لوجوب الظهير
منضبط والجزء منه الاخر	ومانع وصف وجودي ظاهر
كمنعنا القصاص لابن من اب	معرف نقيض حكم السبب
وقوعه شرع الاله المنصف	والفعل ذوالوجهين ان وافق في
اسقاطها القضاء والاعادة	فصحة وقيل في العبادة
وقيل بالاسقاط للقضاء	وفسروا الصحة بالاجزاء
من واجب ايضا ومن مندوب	وخصص الاجزاء بالمطلوب
مقابل لصحة راد	وقيل بالواجب والفساد

باب الحسن والقبح

والقبح ما نافره بالنقص	والحسن . الايم طبع الشخص
هما بهذا المعنى عقليان	وبالكمال ثم بالنقصان

وان يكن مدح وذم عاجلا
قد رتبنا عليه فالشرعي
وشكر منعم علينا مستحق
واعلم بان لا حكم قبل الشرع
فكان أمر الناس موقوفا على
وحكم أهل الاعتزال العقلا
فما قضى فالامر فيه اظهر
ثم الصواب انه يمتنع
وملجاء ومكره ولو على
لكونه اختار بقا نفسه
فأول وهو الذي لا يدري
ثانيها من يدر مثل الملقى
وثالث من لا له مندوحة
امر بمعدوم له تعلق
وقد نفي التعلق المعتزلة

ثم الثواب والعقاب آجلا
وهو الذي جاء به النبي
بالشرع لا بالعقل في القول الاحق
يوصف بالوجود او بالمنع
ورود شرع الله جل وعلا
فيما يعم القول ثم الفعل
وما منع فالوقف فيه اشهر
تكليف غافل وقيل يقع
قتل واثم قاتل له اعتلا
بقتل من كافاه من جنسه
كنائم ومن يكن في سكر
من شاهق على قتيل الالقا
الابصيره على القبيحه
لكنه بالمعنوى محقق
حتى يذا المعني الذي ينسب له

باب الادله

وقد اتت ادلة الاحكام مقسومة خمسة الاقسام
وهي كتاب سنة اجماع قياسهم دليله السماع
وخامس الادلة استدلال وعند اهل الرأي لا يقال
وفهم معنى الاولين يقتضى بحثا عن الالفاظ وضعا ارتضى
والبحث ايضا عن ظهور المعنى او عدم الظهور من ذا المبنى
والبحث عن وجوه الاستعمال فيها وعن دلالة المقال
وما الوصول بصحيح النظر فيه لمطلوب ووصف بخبر
يمكن غالدليل فى الاصول ووقع الخلاف فى المدلول
هل علمه الذى اتى بعد النظر مكتسب او غيره لمن نظر
والحدوهو جامع الحدود ومانع الغير من الورد
وقيل لا يدعى الكلام فى الازل خطا باذ ذاك لنفى من حمل
وصححو تنوعا فيه الى امر ونهى خبر وقيل لا
والنظر الفكر الذى ادى الى علم أو ظن والادراك بلا
حكم تصور على التحقيق وهو به سموه بالتصديق

تغيرا علم لديهم يعقل	وجازم منه الذي لا يقبل
وفاسدان لم يكن مطابقا	وقابل له اعتقاد طائفة
وهما وشكا ولها يتنا	وغير جازم يسمي ظنا
او كان مرجوحا فوهما يعنو	ان كان راجحا فهذا الظن
فهو خلاف غيره حكمان	والشك ان تساويا الامران
بانه ضرورى فى الحصول	والعلم قال الرازى فى الحصول
مطابق لموجب قد يعلم	وقال ايضا حكم ذهن جازم
فرايه الامساك عن تفسيره	ثم الامام قد حكم بعمره
تفاوت والبعض قال فيها	والعلم جزئياته ما فيها
بكثرة التعلقات قد وصل	وانما التفاوت الذى حصل
وعلم شيتين على السواء	كالعلم بالثلاثة الاشياء
سما جهلا واضعوا الحدود	ثم انتفاء العلم بالمتصود
على خلاف هيئة المفهوم	وقيل بل تصور المعلوم
نسيانه زوال ما قد فهمه	سهو ذهول الشخص عما علمه

باب الاداء والقضاء

او كاله ثم الخروج ما حصل	وفعل بعض ماله الوقت دخل
وضده الموصوف بالقضاء	هو الذى يعرف بالاداء
من كل او بعض وبعد فواتها	ثم المؤدى ما فعل فى وقتها
خلل فى الفعل كان آتيا	اعادة فعل المعاد ثانيا
الى سهولة لمذر قد طرا	وحكم شرع ان يكن تغيرا
فرخصة تدعى بهذا الاسم	مع قيام سبب للحكم
وسلم والقصر والافطار	كا كل ميتة لذى اضطرار
به وما بصومه له ضرر	فى رمضان للذى قام السفر
متصف فى الملة القويمة	هذا والا فهو بالعزيمة

فصل فى مسئلة الحسن

فيه من الشارع يدعى حسنا	فعل المكلف الذى قد اذنا
مثل الصبي ومن به قام الوسن	قيل وفعل غيره ايضا حسن
على العموم ذلك النهي روى	ثم التبيح ما نهى عنه ولو

وَجَازَ التَّرْكَ مِنَ الْاَفْعَالِ	لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى ذِي الْحَالِ
وَيَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الْمَرِيضِ	تَمَّ مُسَافِرٌ وَذَاتُ الْحَيْضِ
قَالَ الْكَثِيرُ لَشُهُودِ الشَّهْرِ	وَلِلْوُجُوبِ لِلْقَضَا بِالْقَدْرِ
لَكِنْ أَجِيبُ أَنَّ هَذَا حَقًّا	عِنْدَ انْتِفَاءِ الْعُذْرِ لَيْسَ مُطْلَقًا
وَالرَّازِي قَالَ أَحَدَ الشَّهْرَيْنِ	عَلَى مُسَافِرٍ عَدَّ الْاِثْنَيْنِ
وَالْأَمْرُ يَسْتَعْمَلُ فِي الْوُجُوبِ	حَقِيقَةً وَجَازَ فِي الْمُنْدُوبِ
وَلَيْسَ مُنْدُوبٌ مُكَلَّفًا بِهِ	تَمَّ الْمُبَاحُ هَكَذَا مِنْ بَابِهِ
الزَّامُ شَيْءٌ فِيهِ كَلْفَةٌ عَلَى	مُكَلَّفٍ فَذَلِكَ التَّكْلِيفُ لَا
طَلَابَهُ كَمَا يَقُولُ الْقَاضِي	وَهُوَ عَنِ الْقَوْلِ الْآخِرِ رَاضِي
تَمَّ الْمُبَاحُ لَيْسَ جَنْسُ الْوَاجِبِ	وَعَبْرَ مَا مَوْرَبِهِ فِي الْغَالِبِ
وَأَنَّ لَشَيْءٍ نَسَخَ الْوُجُوبِ	يَبْقَى الْجَوَازُ أَمْرُهُ مَطْلُوبُ

فصل في الأمر بمهم

من أشياء

أمر بواحد مع الإبهام	من جملة الأشياء بالتام
يوجب واحدا بلا تعيين	كالأمر في كفارة اليمين

وقيل بل يوجب كل الوارد	ويسقط الكل بفعل واحد
وقيل منها واحد معين	عند الاله امره مبين
وقيل ما يختاره المكلف	للفعل من ايّ وذايختلف
فان بفعل كلّها استقصاها	فانه يثاب عن اعلاها
وان يكن لكلمها لا يفعل	فهو على الاذني عقابا يسئل
وجاز تحريم واحد بلا	تعيينه كالامر فيما مثلا

فصل في فرض

الكفاية

فرض كفاية مهم يقصد	حصوله في جملة ويوجد
وزعم الاستاذ والجويني	تفضيله عن كل فرض عيني
وهو على البعض وفاقا للامام	خلاف قول الشيخ في هذا المقام
وبشروع الشخص فيه عينا	عليه في القول الاصح المعتي
وسنة الكفاية المندوبه	كفرضها في كونها مطلوبه

فصل في وقت الاداء

جميع وقت الظهر بل ومثله وقت اداء لجواز فعله

ولا على مؤخر عزم يجب ولكن الخلاف فيه منتصب
 وقيل بل وقت الاداء الاول وقيل في اخر وقت يفعل
 وقيل ما به الاداء اتصلا والكرخي ان قدم ما قد فعلا
 وقع واجبا بشرط وهو ان يقي مكافا لآخر الزمن
 ومن يكن مع ظن موت اخر اعصي فان عاش وفعله جري
 في الوقت فالجمهور قالوا بالاداء والقاضيان في القضاء شدا
 ثم الذي مع ظنه السلامه اخر واجبا وقد ادامه
 ومات في الوقت ولم يستقص ففي الصحيح انه لا يعصي

فصل فيما لا يتم الواجب الا به فهو واجب

ما لا يتم واجب الا به فواجب بالاصل في ايجابه
 لو لم يجب لجاز ترك الواجب وذا هو القول الذي للغالب
 وثالث الاقوال انه وجب كالنار للاحراق ان كان سبب
 قال الامام ان يكن شرعيا وليس عاديا ولا عقليا
 مثاله الوضوء للصلاة وليس كالنصاب للزكاة
 وترك محظور اذا تعذرا الا بترك غيره مما جرى

فيه الجواز وجب الترك له
ومثله اشتباه منكوخته
كذلك ان طلقها معينه
فيحرم القربان للسكل الى

فصل في مطلق الامر

لا يشمل المكروه امر مطلق
فلا تصح صلوات وقعت
حتى على كراهة التنزيه
وواحد ذو جهتين قد طالب
قد قال جمهور الوري تصح
والقاضي والامام اسقطا الطلب
ولا تصح عند احمد ولا
والخارج التائب من مغصوب
ثم ابو هاشم الجبائي
وساقط على جريح يقتله

خلاف قوم للشمول حققوا
في كل اوقات لها قد كرهت
على الصحيح عند ذي التنبيه
مثل الصلاة في مكان قد غصب
وليس فيها للصلي ربح
ونقي صحة لدهما وجب
تسقط للقرض الذي قد فعلا
آت بفعل واجب محبوب
قد قال فيه بحرام جائى
ان استمر او لكف يفعله

ان لم يكن عليه يستمر فليل بالتخير او يقر
قال امام الحرمين ما الى حكم وقد توقف الغزالي

فصل في جواز التكليف بالمحال

وجوزوا التكليف بالمحال للذات أو للغير لا المحال
كالجمع للضدين في مكان وطيران كان من انسان
والشيخ ثم اهل الاعتزال وابن دقيق العيد والغزالي
قد منعوا ممتنعاً لغير ما تعلق العلم به قد علما
ومنع الامام فيه الطالب لا منع صيغة لما قد طلبا
وحققوا الوقوع في الممتنع للغير لا بالذات في المتبع

فصل في حصول الشرط الشرعي

حصول شرط شرعي كالإيمان ليس بشرط عند ذي الاتقان
في صحة التكليف بالمشروط وفرضت في كافر منوط
بكل فرع من فروع الشرع وحققوا وقوعه للسمع
وقال اهل الرأي لا يكلف في كفره أصلاً بشيء يعرف

وقال قوم بالنواهي كلفا وغيرهم من بارتداد وصفاء
ثم اختلف جاء في خطاب تكليف المخصوص بالثواب
وما من الوضع اليه يرجع وليس في اتلاف مال يسمع
وفي الجنايات وفي الترتب لأثر العقود مثل النسب

فصل لا تكليف الا بفعل

وليس تكليف لشيء واقع الا بفعل كان امرا جامعاً
والانتهاء مكلف في النهي به وفعل الضد في المنهي
وقال قوم منهم الجبائي مفسر ايضاً بالانتفاء
وقيل قصد الترك فيه يشترط والامر للجمهور بالفعل ارتبط
بعد دخول وقته الزاماً وقبله عندهم اعلاماً
واكثر الجمهور قالوا يستمر تطبق الزامى ثم يشتر
في حال مباشر فعلاً وقماً ثم الغزالي قال فيه انقطاعاً
وقيل ان الامر لا يوجهه الا اذا باشره الموجه
فاللوم قبلها على التلبس بالكف عن فعل نهى الانفس

مسألة

يصح تكليف على المشهور	به — لم آمر مع المأمور
في الاظهر انتفاء شرط ما يقع	في وقته كما مر شخص قد وقع
بصوم يوم موته قد علما	من قبله لا أمر اولهما
ويوجد التكليف للنأمر	معلوما أثر أمره المذكور
وخالف الامام والمعتزله	في صحة التكليف في ذى المسألة
أما يشيء مع جهل من أمر	فالاتفاق في وجوده ظهر
واعلم بان الحكم بالامر ين	نيط على الترتيب في هذين
فيحرم الجمع كأكل الميتة	مع المذكى لوجود القدرة
وقد يباح الجمع أويسن	ومثل ذا في بدل يظن

الركن الاول الكتاب

كتابنا لفظ منزل على	محمد خير نبي أرسلنا
لاجل اعجاز بأى سورة	وان تكن من سور قصيرة
مع تعبد ومنه البسطة	أول كل سورة مفصلة

غير براءة كما قد علما لا نقل آحاد كتابهما
والسبع قد تواترت إلينا من النبي نعمة علينا
وليس منها المد بالزيادة بتحقيق همزة مع الامالة
ولم تجز قراءة بالشذ وهو الذي أتى بنقل الفذ
ثم الصحيح ما وراء العشرة وقيل أيضا ما وراء السبعة
لأجراؤه كخبر الآحاد في الاحتجاج صح في الاسناد
وفي بقاء مجمل الكتاب غير مبين على الصواب
أقوال الثالث ليس يمتنع واختارها الرازي قولاً لاحقاً
وغيره أن الأدلة التي تدعى لإيهل الفن بالنقلية
تفيد مع تواتر يمتنع أو غيره بنقلها إلينا

باب المنطوق والمفهوم

مادل عنه اللفظ في محل نطق فنطوق أتى في النقل
يكون نصاً إن أفاد معنى لا يمتثل غير أكزيد أغنى
وظاهر أن كان مرجوحاً أفد نحو رأيت ذلك اليوم الأسد
وجزء لفظ أن يكن دل على جزء معنى فالركب اجعلا

دلالة اللفظ على معناه مطابقة والجزء سميناه
تضمنا واللازم التزام كقابل العلم له احترام
والصدق في المنطوق ان توقفا او صحة له على الذي اختفى
فذى دلالة اقتضا وان لم يكن توقف لتين يعلم
ودل لفظه الذي أفاده على الذي ليس به أراده
فهي اشارة الى الأفرام نحو أحل ليلة الصيام
مفهومهم معنى عليه دلا لا في محل النطق لفظا اصلا
حكمه ان وافق المنطوقا به فذا يدعونه التوفيقا
فحوى الخطاب ان يكن اولى وان كان مساويا فلهنه بين
للسامعي الاقوال فيه الفاتحة دلالة الدلائل للموافقة
طريقها القياس وهو الاولى او المساوي وهو يدعى الاجلى
وقيل بل لفظية قد دعيت والامدى والغزالي فهمت
من السياق او من القرائن منسوبة الى المجاز البين
وقيل ان اللفظ عرفا نقلا لها على الوجه الاعم بدلا
وحكم منطوق به ان خالفه حكم لمفهوم فذى المخالفة

والشرط ان لا يترك المسكوت	خوفاً وغيره له ثبوت
وعدم الخروج للذكور	لغالب كآية الحجوز
او لسؤال عنه او حادثة	او جهل حكم الغنم السائمة
او غيره مما اقتضى التخصيصا	بالذكر والحكم اتي منصوصا
ما يقتضي التخصيص بالذكر منع	تحقق المفهوم والمنع امتنع
ان قيس مسكوت على منطوق	لهة بهذه الطريق
يعنه المعروض باستماع	وقيل لا يعم بالاجماع
وذلك المفهوم للمخالفة	يدعى بمفهوم الصفات السالفة
وعلة منها وظرف وعدد	حال وشرط ثم غاية تزد
وقد اتت من بعدهن ائما	والفصل والمعمول ان تقدما
اعلاه لا عالم الا زيد	من بعده ترتيبها جديد

باب المفاهيم

كل المفاهيم بدون اللقب	تكون حجة بقول العرب
وقيل بل شرعا وقيل معنى	واحتج بالالفاظ بمض منا
وانكر السكل الامام الحنفي	وغيره اثبتة في الصحف

مفهوم غاية هو المنطوق وقيل مفهوم وذا التحقيق
يتلوه شرط ثم وصف ياد فطلق لصفة فالعبد
والآخر التقديم للمعمول

وخالف ابن الحاجب الاصولي
وانما بالكسر قال الامدي
وشيخنا الغزالي والشيرازي
قالوا تفيد الحصر بالمفهوم
وانما بالفتح فرغ ما كسر
وقيل تفيد الحصر في الموارد
والنكبات الامام الرازي
وقيل نطقا عند ذي العلوم
من اجل ذا كانت تفيد ما حصر

فصل في حدوث الموضوعات اللغوية

من لطف رب الخلق بالعباد
وذلك موضوعات اهل اللغة
وهي من المثال والاشارة
وهي التي لها على المعاني
وعرفت تواترا بالنقل
او نقل آحاد كوضع القرء
حدوث ما دل على المراد
تدل عن مدلولها في النية
أقيد في دلالة العبارة
دلالة باوضح البيان
كالارض والسما المعنى أصلى
للحيض ثم وضعه للبرء

وعرفت كذلك باستنباط عقل من النقل مع احتياط
 مادل عنه اللفظ أما معنى جزئي أو كلي كما قسمنا
 أو مفرد مستعمل كالكلمة قول له الافراد أمر لزوم
 أو مهمل كاحرف الهجاء أو كان بالتركيب ذا أجزاء
 والوضع جعل اللفظ قد دل على معنى بلا تناسب قد جعل
 واللفظ موضوع لمعنى خارجي

وليس الذهني وضعه يعني والمحكم المتضح المعاني
 من نص أو من ظاهر البيان ما استأثر الله له بالعلم
 متشابه يدعي بهذا الاسم وكل لفظ شاع بين الناس
 يمنع وضعه مع التباس معناه الانحواص الضقة
 كما يقول مثبتوا الوسطة ما يوجب التحريك للأجسام
 فيأخره عند أولى الكلام والنص للجمهور بالسوية
 ان اللغات الكل توقيفيه علمها الاله للعباد
 أو خلق الاصوات في الاجساد أو خلق العلم الضروري بها
 في بعضهم فاجسونا لضربها

وقيل ان وضعها من البشر	ومن واحد أو غير واحد ظهر
وحصل العرفان بالإشارة	منه لنيره وبالإشارة
أو قدر ما يحتاج في التعريف	إليه للغير فذا التوقيف
وغيره محتمل بنفسه	له وقيل أنه بمكسه
ووقع الخلاف بين الناس	هل تثبت اللغات بالقياس
ويستوي المجاز والحقيقة	في ذلك الثبوت بالطريقة
وقيل بل تثبت لا المجاز	وغير هذا القول قد أجازوا

فصل في اتحاد اللفظ والمعنى

وان تجدد لفظاً ومعنى اتحد	أي كان كل واحد قد انفرد
فان يكن تصور المعنى منع	من اشتراك فهو جزئي وقع
وعكسه الكلّي سميناه	تواطؤ ان استوى معناه
في سائر الافراد كالانسان	فقد تساوى المعنى في الاقران
مشكك ان كان في الافراد	تفاوت المعنى بالاشتداد
تعدد اللفظ والمعنى	كالفرس المعروف والانسان
تباين وان ترا المعنى اتحد	بدون لفظ مترادف ورد

وعكسه في المعنيين ان أثنى والعلم للفظ الذي قد وضعا
 حقيقة فهو اشتراك ثبتا لا يشمل النير كزيد وهوان
 لماله التعيين حقا وقعا أولو حظ الوجود عند الوضع
 في خارج كان فشخصي بين نحو اسامة علم للسمع
 أو أطلق الوضع فأسم الجنس فذا يسمى علما للجنس

باب الاشتقاق

وان تجد لفظا لا آخر يرد ولنسبة بينهما في المعنى
 ولو مجازا فاشتقاق قد ورد لكنه لا بد من تغيير
 وكل حرف من حروف المبني وقد أتى المشتق كاسم الفاعل
 بينهما تحققي أو تقديري مطردا كضارب وقاتل
 تدعى به الرجاجة المشهورة وباختصاص جاء كالقاروره
 بقاء معناه اشتراطا قد حصل وذلك المشتق منه في المحل
 حقيقة ان كان أمكن البقاء وكون مشتق عليه اطلاقا
 آخر جزء منه ثم اصطلاحا لذلك المعنى والا وجبا
 حقيقة في الحال لافي النطق من ثم كان الاسم في المشتق

وَقِيلَ إِنْ وَصِفَ وَجُودِي طَرَا
يُنَاقِضُ الْوَصْفَ الَّذِي تَقْرَأُ
لِلذَّاتِ كَالسَّوَادِ وَالْقَيَْامِ
بَعْدَ الْبَيَاضِ وَالْقُعُودِ التَّامِ
فَلَا يَسْمَى الذَّاتُ بِالشَّمْتِ
مِنْ أَسْمَاءِ أَجْمَاعٍ لَا هَلْ الْحَقُّ
وَلَيْسَ فِي الْمَشْتَقِّ مِثْلُ الْأَسْوَدِ
أَشْعَارُ ذَاتٍ بِالْخُصُوصِ مَقْرَدِ

فصل هل المترادف والمشتراك واقمان أولا

وَفِي الْكَلَامِ وَقَعَ التَّرَادُفُ
لَكِنْ قَوْمًا فِي الْوُقُوعِ خَالِفُو
وَقَدْ نَفَاهُ الرَّازِي فِي الْبُحُودِ
أَيْضًا وَفِي الْأَسْمَاءِ وَالْمَحْدُودِ
إِفَادَةُ التَّابِعِ لِلْمَتَّبِعِ
تَقْوِيَةً حَقِيقَةً الْوُقُوعِ
كَلَامُ الرَّدِّفَيْنِ مَكَانَ الْآخَرِ
وَقُوَّةٌ مُحَقِّقَةٌ فِي الظَّاهِرِ
أَنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِهِ تَعْبِيدًا
وَمَا أَتَى مُشْتَرَكًا هَلْ وَقَعَا
وَفِي الْحَدِيثِ ثُمَّ فِي الْقُرْآنِ
أَوْ الْوُقُوعِ وَاجِبٌ أَوْامْتَنَعَ
بِجَازٍ أَوْ حَقِيقَةٍ قَدْ سُمِّيَا
يَنْظُرُ الْوَضْعَ لِكُلِّ مَنَّهُمَا
وَمُظَاهَرٌ عِنْدَ الْخُلُوعِ فِيهِمَا

عن الفرائن التي قد عمت
والقاضي قال ان هذا يحمل
والبصري وانزالي قال فيه
والاكثر فيه قالوا اجما
ان ساع مبنى علي الجواز
جاء الخلاف هل يصح فيها
لواحد مثل التي قد عمت
لكن عليهما احتياطا يحمل
بصحة القصد لما يعنيه
وباعتبار معنيته سما
وفي حقيقة وفي المجاز
مما يلفظ الواحد قصدهما

باب الحقيقة والمجاز

لفظ اذا استعملته فيما وضع
ووضعها من لغة قد اقتبس
ووضع أهل العرف بالعرفه
واختير في القرية الوقوع
واعلم بان الشرعي ما لم يستفد
ويطلق الشرعي على المندوب
أما المجاز وهو في الافراد
مع قرينة بوضع ثاني
له ابتداء بحقيقة سمع
كاسد للخيوان المفترس
يدعى ووضع الشرع بالشرعية
والنفي في ذنبه مسموع
الامن الشرع الذي به ورد
ثم على المباح والوجوب
فلفظ استعمل في البراد
والارتباط بين ذي المعاني

من ذا وجوب سبق وضع قد علم

وهو اتفاق في المجاز قد لزم

أما وجوب سبق الاستعمال فليس فيه واجبا بحال

وذا هو المختار قيل مطلقا ثم الاصح وهو ما تحقعا

لما عدا المصدر كالرحمن وهو من الرحمة والاحسان

وانما الى المجاز يعدل لكونها على اللسان تنقل

أو لبشاعة أتت من أجلا أو لبلاغة له أو جهلها

أو شهرة المجاز لا الحقيقة أو غيرها كما ترى تحقيقه

وهو والنقل خلاف الاصل من اشتراك أولى عند الكل

كلاهما أولى من الاضمار ومنهما التخصيص أولى جار

وقد يكون آتيا من جهة علاقة بالشكل أو بالصفة

أو باعتبار ما يكون قطعا أو كان ظنا لا احتمالا يدعى

والضد والزيادة المجاورة علاقة النقصان فيه سائر

وسبب منها مع السبب والكل للبعض بهذا المذهب

ومتعلق لما تعلق به وعكس ذا وما يفعل اطلاقا

على الذي بقوة كالمكر	لخمة في ذنها المشتهر
وليس في الاعلام من مجاز	منقولة أولا مع الجواز
ويعرف المجاز بالتبادر	لغيره منه بفهم ظاهر
لولا القرينة التي قد صُحبت	وصحة النفي التي قد ثبتت
وجعه على خلاف جمع	حقيقة كالامر عند الجمع
وبالاستزام القيد والتوقف	على المسمي الآخر المتصف

فصل في العرب

معرب لفظ أتى غير علم

واستعملته العرب في معني المجمع

وليس في القرآن ذا وجود	وفاق رأي الشافعي السديد
وقيل كالمشكاة والقسطاس	واستبرق فيه على القياس
مستعمل الالفاظ في الماني	حقيقة ثم المجاز الثاني
كاسد حيوان افترس	أولشجاع قد أتى على فرس
أو باعتبارين حقيقة أتى	ثم مجازا في اللسان أثبتا
وقبل الاستعمال منفيان	عن كل لفظ ذلك الامر ان

واللفظ محمول على عرف ورد من شائع أو أهل عرف الطرد
أولفة ففي خطاب الشرع يحمل ما يأتي لمعنى شرعى
ثم على معنى لعرف عما واللقوى بعده قد أمنا
وفي تعارض المجاز الراجح مع حقيقة بضعف واضح
قال أبو حنيفة الحقيقة أولى به لكونها العربية
وغیره المجاز والمختار اللفظ محمل فلا يصار
للحمل إلا بقريئة ترد ومنها ترجح الذي قصد

فصل في الكناية

ولفظ استعمل في معناه أريد منه لازم إياه
كناية مثل طويل للنجاد ومثله أيضا كثير للرماد
أما إذا عبر بالملزوم عن لازم فهو منجاز القوم
تعميضا للفظ الذي استعمل في

معناه بالتلويح للتعميضا
مثاله جاء عن الخليل بن فله كثيرهم بهذا الجمل

باب الحروف

معنى الحروف الآتي في الاصول

يحتاجه الفقيه للدليل
وهي اذن وللجواب والجزاء
وان لشرط اولئني وتزد
وتأني للتخير والتقسيم
وأني لتفسير وللغناء
وأني للشرط والاستفهام
لما على معنى الكمال يستدل
وتأني اذ للظرف والمفعول
وتأني كرون اذا للماضي
والباء للالصاق وهو ينقسم
واذ كرهلما من المعاني التعديّة
وسبب وبديل ظرفيه
ثم بمعنى عن وللمقابله

دواما أوفى غالب قد يجوز
وأولئك أولائهم ورد
ومطلق الجمع والتعميم
كقولهم أي رب في الدماء
كايكم زادت في الاسلام
ووضلة الي ندا مافيه أن
ثم للاستقبال والتعليل
مثاله أية الانقضاء
الى حقيقي ومجازي قد علم
ولاستعانة أتم مستوفية
وقسم وغاية بعضيه
أيضا والاستعلا صارت كافله

للمعطف والاضراب الانتقالى

لفظة بل وتأتى للإبطال

وتأيد اسم وضعها في الأصل تأتى بمعنى غير أو من أجل

وتم للتشريك معناه الملاء والخلف في الترتيب فانظر أصله

وحق للغاية والتعليل ورب للسكرير والتقليل

على تكون اسماء وحرف استعلا أما علا يعاوتأتى فعلا

والفاء للمعطف والترتيب بمعنىيه ثم للتعقيب

وفي لظرفها والاستعلاء وغيره كمن الى والباء

ثم لتعليل أتى عليه (لمسكم فيما أفضتم فيه)

وكى لتعليل ومصدرية وكل للأفراد بالسوية

واللام للتعليل والصيرورة ثم معانيها ات مشهورة

ولولا ان اسمية لها تلت فلا متناع لوجود قد انت

وان أتى من به — دها المضارع

فما سوي التحضيض انت سامع

وتأتى للتريخ قبل الماضيه وقيل انها لتنى آتية

واستعملت لو حرف شرط في مضي

وقل في مستقبل ثم ارتضى	أو امتناع لامتناع وردت
وبعضهم قال لربط ذكرت	مدلوها امتناع ما يليه
كذلك استلزامه تاليه	ويثبت التالى بقسميه علي
حالته ان لم يناف الاولا	مثاله لو لم يخف لم يوص
من قول من اتى لنا بالنص	وذا هو الاولى من القياس
ثم المساوى عند كل الناس	لو لم تكن رديبة ما حلت
لما من الرضاع فيها يثبت	ولن انصب الفعل والدعاء
وما لقسميها علي السواء	ومين الابتداء والتبيين
وغاية والفصل للضدين	ومن شرط والاستفهام
وتأني موصولة وللتام	وهل لتصديق مع الايجاب
ومثلها الهزرة في ذا الباب	وار لجمع مطلق الجمعيه
ثم لترتيب او الميه	

باب الامر

ولفظه حقيقة في القول ثم مجاز ان اتى في الفعل

وحده اقتضاء فعل غير كَفَّ عليه مبدول بغير لفظ كَفَّ
 وليس الاستعلاء فيه معتبر ومثله العلو والخلف انتشر
 وامره المحدود باقتضاء فعل سوى ارادة الاشياء
 والقائلون بالكلام النفسى صار الخلاف بينهم فى ليس
 هل صيغة قد خصصت للامر اولاً وبعض قال لست ادرى
 وصيغة افعل لمان وردت ست وعشرين لها قد حصرت
 وجوبها والتدبى فى الافعال اباحة ارادة امثال
 تهديد اوشاد كذا انذار افن وتاديب والاحتقار
 تسخير التعجيز والاكرام والمثن والتكوين والانعام
 اهانة دعاء التسوية تفويض التمنى والمشورة
 والاعتبار الخبر التكذيب وقد اتى تمامها التعجيب
 وهذه الصيغة فى الوجوب حقيقة وقيل فى التدبى
 والامر ان من بعد حظر وردا فلاباحة اتى مستنداً
 بعد الوجوب النهى للتحريم قال به الجمهور للتعليم

فصل

وافعل أتى لطلب الماهية ليس لتكرار ولا فوريه
ولكن المرة بالضرورة لا بد منها فيه للحقيقة
وقيل للمرة فعل الامر دل او هو للتكرار مطلقا حصل
وقيل للتكرار ان بصفة علق مثل اية الزانية
وقيل للفور أو العزم ورَدَّ أو للتراخي ثم فورا استند
ومن يفعل واجب قد بادرا ممثلا والبعض فيه مادري
والرازي والشيرازي قالَا مسئلة

وعبد جبار من المعتزلة
الامرُ بالشيء الذي قد اقتنا يستلزم القضاء فيما فُوتَا
أو القضاءُ بمجديد الامر قال به أكثر أهل الذكر
ونص في الحديث عن تمثيلها من نسي الصلاة فليصلها
وان آمرا بلفظ يشملُه يدخل في عمومهِ يُكمله
وتدخل النيابةُ المأمورا الا لما نفع اليه صـيرا
وأمره النفسى بشىء عينا نهى عن الضد الوجودى عندنا

والقاضي قال آخرًا يستلزمه والآمدى قال بهذا تفهيمه
وأمره اللفظي ليس عينًا للنهي قطعًا ثم لاتضمنينا
ونهي النفس قيل أمر بالضد والخلاف مُستقر

فصل في التعاقب وعدمه

أمران غير متعاقبين بان تراخي أحد الأمرين
أو عوقبا بغير مائثل كضرب واعط درهما للفاضل
غير ان جزما بهما فيعمل وذا اتفاق بينهم مستعمل
وطلب الكف عن الافعال نهى بالكف من الاقوال
ويقتضى دوام كف أبدا مالم يكن بمرّة تقيدا
ويرد الصيغة للتحريم ونحوه كاليأس عند القوم
وقد يكون النهى عما عددا جمعا وقد يكون عما أفردا
ونهي تحريم تراه مطلقا فللفساد النهى شرعا حقا
فيما عدّ المعاملات قد ورد وفيها ان لداخل قد استند
وما نهى عنه لعين ماضع وعرض الفساد فيه قد سمع
مثاله بيع الملاقيح التي تكون في البطون من أجنة

وما نهي لوصفه كصوم عيد فلاعراض في ذا اليوم
 بصومه عن الضيافة التي أعدها الله لتلك الأمة
 ويبيع درهم بدرهمين تزيد عدد أحد المثلين
 يفيد صحة بلا توقف وقيل ان كان القبول قد نفي

باب العام

ولفظه يستغرق الصالح له من غير حصر للذي تناوله
 والصورة النادرة الحصول فيه أتت صحيحة الدخول
 ومثلها ما لم تكن مقصودة وأدركت بما بها موجوده
 ثم الصحيح انه مجاز وغير هذا القول قد أجازوا
 وانه أى ذلك العموم من عوارض الالفاظ لا المعنيين
 وحده شمول أمر مفرد لما له حظ من التعدد
 وفي اصطلاح قيل للمعنى أعم وخُص بالتمييز أنه أهم
 واللفظ عام ثم بعض عمما في اللفظ والمعنى لكل منهما
 مدلوله قضية كليته لكل فرد حكمها في النية
 اثباتاً أو سلباً كجاء عبيدي لكنهم ما خالفوا تشديدي

فالقضايا يُكثرون عدداً	فاكرهم مسؤولاً بينهم أبداً
حكم على الافراد لا الجميع	وليس كلاً فيه للمجموع
يحمل منها الصخرة العظيمة	ككل من في البلد الفخيمة
من غير ان ننظر للفردية	وليس حكمه على الماهية
خير من الذاء في الخصال	مثاله حقيقة الرجال
لاصل معنى تم بالظنية	ودل بالدلالة القطعية
لاجل الاحتمال لا تخصيص	لكل فرد منه بالخصوص
عموم أحوال وأيضا الزما	عموم أشخاص أنى مستلزما
ومثله جاء عموم الامكنه	من بعده حقا عموم الازمنه

فصل في صيغ العموم

متى وأين والذي وحيثما	كل وأي والتي أيضا وما
فبالعموم قد يرى اتصافه	والجمع ان باللام أو أضافه
وخالف الجبائي فيه مطلقا	الم يكن عهد به تحققا
والرازي قد خالف قول الجمع	والفرد المحتاجي مثل الجمع
ما كان فيه من عموم عرفا	ولسكن الشيخ الفزالي قد نفى

مالم يكن واحده بالتاء ومشلوا له بلفظ الماء
 زاد الفزالي أو يكن تميزا بوحدة وهو لها قد أحرزا
 وفي سياق النفي للعموم نكرة وضما وللزوم
 نصا اذا تبني على فتح وان لم تبين فالظاهر فيها مستكن

واللفظ مثل الفحوى عرفا قد يعم

كحرمت عليكم امهاتكم
 أو العموم بطريق العقل كأكرم العالم أهل الفضل
 هذا اذا لم يجعل اللام التي فيه لعهد أو عموم مثبت
 مفهوم خلف فيه هذا الحكم مثاله (مطل الفنى ظلم)
 وعندنا المعيار للعموم صحة الاستثناء في العلوم
 والجمع ان نكر في الاثبات ليس يعم سائر الحالات
 ثم الاصح في مسمى الجمع ثلاثة وقد أتى في السمع
 وانه لواحد قد يصدق وهو مجاز عندهم محقق
 كقوله لعيرسه المزوجه اتقلمين للرجال التبرجة
 في حالة قد برزت لواحد من الرجال البالغين الرشد

تعميمه ان لم يكن قد تَورضا	بآخر هو الاصح المرتضى
وقوله لا يستوون عما	واثبتوا لغيره ذا الحكما
لا المقتضي والعطف ثم الفعل	بدون كان مثبتا في النقل
ونحو قد كان النبي في السفر	يجمع للحالة لا وقت الحضر
ولا الذي بعلقة قد علما	لفظا وتعميم القياس حقا
واعلم بان ترك الاستيفصال	وقت حكاية لشرح الحال
منزل منزلة العموم في	هذا المقال عند كل منصف
مثاله أمسك عليك أربما	وقارن الباقيات أجمعا
وايضا الاصح ان قوله	يايها النبي بل ومثله
لا يشمل الامة لاختصاص	صيغة بسيد الخواص
وقوله يايها الناس اشتمل	على النبي وان اتى بلفظ قل
ونحو هذا قد يعم العباد	والكافر الذي ادام الصدا
ثم الذين وقتهم وجودهم	يشملهم دون الذين بعدمهم
ثم خطاب واحد ما عدى	لغيره وقيل بالتعدى

خطاب قرآن ييا أهل الكتاب
لاتدخل الامة في هذا الخطاب
وداخل ضمن خطاب صدرا
مخاطب ان كان منه خبرا

باب التخصيص

تعريفه بقصر ما عم على بعض لافراد اتى مستكملا
وقابل التخصيص حكم ثبنا لاله تعدد لفظا اتى
وجوزوا التخصيص حتى ينهى

لواحد وهو اليه منتهي

ان لم يكن لفظ لهذا العام	جمعا كمن ومفرد باللام
وقيل مطلقا وشذ المنع	لواحد — مدحني يقل الجمع
وقيل بالمنع الى ان يبقى	منه سوى المحصور مستحقا
وبين عام خص فرق وجدا	وبين ما به الخصوص قصدا
ان الذى عمومه مراد	تناولا والحكم لا يراد
اتي لنا مثاله استثناسا	في قوله (ام يحسدون الناس)

هذا الذي يدعونه المخصوصا وما به قد قصدوا المخصوصا
ليس عمومهم مرادا حُكما ولا تناولا لما قد عما
بل هو كليّ له افرادا بحسب الاصل لها تعداد
ولكن استعمل في جزئي اي واحد من ذلك الكليّ
من اجل ذا كان مجازا قطعاً من حيث جزئيه قد ترى
فاول حقيقة في الباقي من بعد تخصيص بالاتفاق
من شيخنا والفقهاء قد ذكر حقيقة ان كان غير منحصر
وقال قوم ان هذا قد قبل ان كان قد خص بما لا يستقل
او باعتبار انه تناولا بعضا فذا حقيقة تناولا
ثم مجاز عند الاقتصار عليه وقت قصد الاعتبار
وقيل ان خص بغير لفظ كالعقل في انظار اهل الحظ
وذلك المخصوص قال الاكثر

به احتجاج ليس فيه منكر
وقيل ان خص بذا المعين او خص بالمتصل بالمعين
او ان يكن قد انبأ العموم عنه فذا احتجاجة معلوم

وفي اقل الجمع ايضا حجة . وبعضهم قال بنفى الحجة
وحجة يكون في حياة . نبينا وبعد في الوفاة
بشرط ان يكون قبل البحث . عن المخصص المزيل الفث

فصل في المخصص

ولفظه المفيد للتخصيص . قسمان بالتحقيق والتنصيص
قاول بدعونه بالتصل . وهو الذي بنفسه لا يستقل
فما على الاستثنا منها دلا . فذاك اخراج اتي بالا
او نحوها مثل خلائم عدا . وذو الكلام فيه قد توحد
وعادة وجوب الاتصال . فلا يضر الفصل بالسعال
والثان ما يدعى لديهم منقطع . فذو اشتراك او تواطؤ سمع
ف عشرة الاثلاثة ورد . لكنها بجملة الكل تعد
فأخرجت ثلاثة من عشرة . والباقي صار سبعة مشهره
ولا يجوز ان اتي الاستثنا . مستغرقا بلفظه المستثنى
وقيل لا يستثنى عقد من عدد . كعشرة من مائة وقد ورد

وكل افراد له ان عطفت فهي للاول جمعاً ثبتت
وان اتى الاستثناء من بعد الجمل بشرط عطف لجميعها حصل
فعائد للكل ثم ان عطف بالواو فالكل به ايضاً وصف
ووارد من بعد مفردات اولي بعود الكل في الحالات

اما القرآن بين جملتين

فليس يقتضى استواء الحكمين
والشرط وهو نفسه ما يلزم من تقيده عند الجميع العدم
وليس من وجوده ما قد لزم ولا عدم لذاته وينقسم
للشرعي مثل الطهر للصلاة وبعده العقلي كالحياة
للعلم والعادى كنصب السلم الى صعود السطح عند المكرم
واللغوى مثاله جاء هنا اكرم بنى تيمم ان جاءوا لنا
وهو كالاستثناء ان كان اتصل

واولى بالعود الى كل الجمل

وهكذا الصفات ايضاً خصصت

وهي كالاستثناء ولو تقدمت

ورابع المنخصصات الغايه وقد اتى مثالها في الآيه
وبدل البعض من الكل انفراد بذكره ابن حاجب للموارد

فصل في التسم الثاني من انتخصيص

بالجس تخصيص كريح ارسات

لنوم عاد كل شيء دمرت

فاننا بالجس ندرك السما ليس لها التدمير اصلا قد سما

وايضا التخصيص بالعقل وجد

نخالق لكل شيء منفرد

فالعقل بالتخصيص قد احالا

وخصصوا الكتاب بالكتاب

وبالكتاب سنة تخصصت

وخبير الواحد في المشهور

او ان بقاطع كمثل خصا

وخصص الكتاب بالقياس

وخالف الرازي والجبائي

والثان قد قيد بالخفاء

وبعضهم ان لم يمكن أصل القياس

مخصصا من العموم لالتباس

والكرخي قال المنع فيه قد قبل	ان لم يخص عنده بمنفصل
مثال هذا آية الزانية	قد خصصت بآية الإلانة
وجاز بالفحوى وبال دليل	في أرجح الأقوال لا بالقليل
وهكذا بالفعل والتقرير	من النبي المصطفى البشير
كقوله الوصال في الصيام	محرم على ذوى الاسلام
تم رأينا له قد فعلا	او كان قد اقر شخصا قد وصالا
وعطف ماعم على الاخص لا	يحصل التخصيص للذي تلا
مثاله لا يقتل الذي	بكافر ووصفه حربى
ولا الذي شرف بالاسلام	بكافر في جملة الاحكام
وان لبعض الضمير رجما	فليس تخصيص به قد سمعا
ومذهب الراوى على خلافه	ولو صحايبا على او صافه
ليس مخصصا لما عم كمن	بدل دينه فتسله حسن
وبعض أفراد له ان ذكرت	بحكمه فماله قد خصصت

وعادة بترك بعض ما أمر به يكون العم فيهما قد قصير
والشرط ان أقرها النبي أو بان اجماع بها مرضى
وليس مقصورا على المعتاد ولا الذى سواء باطراد
بل تطرح العادة فى الحائين ويجعل العموم فى القسمين
ومثله قول أبى هريره رواية لمسلم شهره
نهى النبي عن بيع النمر فعم كل غرد للضرر

فصل

ويقيم الجواب للسؤال ان لم يكن بوصف الاستقلال
فى حالة العموم والخصوص

مثل حديث الترمذى المنصوص
بحيث لا يفيد الا مقترن به كما قال النبي (فلا إذن)
والمستقل جائز الثبوت ان أمكنت معرفة المسكوت
ثم المساوى فى العموم للسؤال

وفى الخصوص واضح فى ذا المقال
ووارد على خصوص السبب معتبر عمومه للاغاب

فأولى . باعتباره المعلوم	فإن تكن قرينة التعميم
قطعية الدخول فيه أبدا	والصورة التي لها قد وردا
أولها ظنية الایجاد	فلا تُخصُّ منه بإجتهاد
خاصٌ تلاه العمُّ في المكان	منها قريب جاء في القرآن
لنعت خير صفوة الرحمن	لنسبة وخصُّ كالبيان
من الامانات لذی الدرایه	ثم الذي عم أتی في الآیه
عن عمل بالمع فالنسخ جرى	واعلم بأن الخاص ان تاخرا
فالوقف عن اعمال واحد قبل	فان ترى التاريخ فيما جهل
من جهة وخص منها حتما	او كان كل واحد قد عما
بينها من خارج الدلائل	فيجب الترجيح للتعادل

فصل في المطلق والمقيد

بنفسه لخصص كثيرة	ثم الذي دل على الحقيقة
فمطلق يأتي مع التبيين	بلا شمول وبلا تعيين
لاى وجه في الوجوه اندرجا	مقيد ما عن شيوع خرجا
اربعة في الفن باتفاق	افسام تقيد مع الاطلاق

خاويل متفق في السبب	والحكم والثاني بعكس المذهب
وان يكن كلاهما منفيًا	ومثل هذا كونه منفيًا
فثبت حجية المفهوم	يقيد المطلق بالمعلوم
وسبب اذا اتى مختلفا	والحكم فيه قد اتى مؤتلفا
كالقتل والظهار حيث قيدت	كفارة القتل بما قد آمنت
فقل لا حمل وقال الشافعي	في الحمل لا بدله من جامع
وان تري الموجب فيها اتحد	واختلق الحكم خلف قدورد

باب الظاهر والمؤول

ومبعت الظاهر والمؤول نبدأ في بيانه بالاول
 فظاهر ما دل للمعاني دلالة واضحة الرجحان
 فالراجح استعمال لفظ الاسد في ذى افتراس مهلك للجسد
 ثم ان استعمل في الشجاع

فذا هو المرجوح في الاوضاع
 اما الذي يعرف بالمؤول فحمل ظاهر على المحتمل
 وحمله عليه للدليل ان كان فالصحيح في التاويل

او ما يظن للدليل مقرب فاسد اولا لشيء فلعبه
 فاولوا بالعزم في النيات نحو (اذا قمم الى الصلاة)
 ثم البعيد حمل امسك اربعا على ابديء نكاحهن مسرعا
 وحملهم ستين مسكينا على ستين مدا قداتي مؤولا
 وهكذا الذكاة للجنين ذكاة امه على اليقين
 فاولوا الحديث بالتشبيه في الذبح والحياة شرط فيه
 وحملهم لآية الزكاة على بيان مصرف الصلاة
 ومثل ذا حديث ملك ذي رحم

على الاصول والفروع جمعهم
 وسارقا يسرق بيضة على ييض الحديد للذي قد قاتلا
 ثم بلالا يشفع الاذانا بجمله شفعا لما قد كانا

باب المجمل

ومجمل لم تتضح للعقل دلالة من قول او من فعل
 فليس اجمال على الاصح في القطع والتحريم ثم المسح
 وغيرها لشدة الوضوح في دلالة الكل على المعنى الوفي

وَأَمَّا الْأَجْمَالُ فِيمَا كَانَا	كَالْقَرْمِ وَالنُّورِ وَجَسْمُ بَانَا
وَيَيْنُ مَفْعُولٌ وَبَيْنُ فَاعِلٍ	تَرَدُّدُ الْمُخْتَارِ عِنْدَ الْعَاقِلِ
وَايَةُ الْعَقْدَةِ ثُمَّ الْمَائِدَةُ	وَالرَّاسِخِينَ مَجْمَلٌ فِي الْمَائِدَةِ
وَقَوْلُهُمْ زَيْدٌ طَيِّبٌ مَاهِرٌ	لِجَهْلِ مَا الْوَصْفُ إِلَيْهِ صَاحِرٌ
وَصَحَّ فِي السَّنَةِ وَالْكِتَابِ	وَقَوَّعَ مَجْمَلٌ عَلَى الصَّوَابِ
وَأَنْ تَعْذَرَ الْمُسَمَّى الشَّرْعِيَّ	فَالِدٌ لِلْمِجَازِ أَمْرٌ مَرْعِيَّ
وَمَا لِمَعْنَى تَارَةً يَسْتَعْمَلُ	وَاثْنَيْنِ أُخْرَى دُونَهُ فَيُجْمَلُ

باب البيان

إِخْرَاجُ مَا فِي حَيْزِ الْأَشْكَالِ	لِحَيْزِ التَّجَلُّي بِالْأَقْوَالِ
هُوَ الَّذِي يَعْرِفُ بِالْبَيَانِ	عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ فِي الزَّمَانِ
وَقَدْ يَكُونُ آتِيَا بِالْقَوْلِ	كَمَا يَكُونُ آتِيَا بِالْفِعْلِ
وَمَارَوْى الْآحَادُ كَالْإِيمَانِ	يَبِينُ الْمَوْجُودَ فِي الْقِرَانِ
وَمَالَهُ تَقْدِيمٌ وَأَنْ جَهْلُ	عَيْنًا أَذًا الْبَيَانُ حَقًّا قَدْ قَبِلُ
وَالثَّانِي تَبْوِكِيدُ اتِّي لِلْسَّابِقِ	وَأَنْ يَكُنْ أَقْلٌ مِنْ ذَا الْآلِاقِ
هَذَا وَأَنْ لَمْ يَكُنْ اتِّفَاقُ	يَبِينُ الْبَيَانِينَ لَهُ اسْتِحْقَاقُ

مثاله لو طاف بعد آية حج طوافين لتلك الغاية
 لكنه بواحد قد أتى كان البيان قوله المعتبر
 تأخيرهُ عن وقتِ فعلٍ لا يقعُ

وَجَازَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَقَدْ وَقَعَ
 وَجَازَ أَيْضًا عَنِ الْخَطَابِ
 لَوْ قَتَلَ فَعَلَ عِنْدَ أَهْلِ الْبَابِ
 وَثَلَاثُ الْأَقْوَالِ فِيهِ يَمْتَنِعُ
 تَأْخِيرُهُ فِي غَيْرِ مَجْمَلٍ سَمِعَ
 وَرَابِعُ يَمْتَنِعُ الْأَجْمَالِي
 فِيمَا لَهُ الظَّاهِرُ فِي الْمَقَالِ
 وَجَازَ أَنْ يُوَخَّرَ الرَّسُولُ
 تَبْلِيغَ مَا جَاءَ بِهِ التَّنْزِيلُ
 لَوْ قَتَلَ حَاجَةً دَعَتْ إِلَيْهِ
 لَنَقَى مَحْذُورَ أَنِّي عَلَيْهِ
 وَقِيلَ لَا لِقَوْلِهِ لِلْمَصْطَفَى
 يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ وَكَفَى
 وَجَازَ أَنْ لَا يَعْلَمَ الْمَوْجُودُ
 بِذَاتِ مَا التَّخْصِيسُ قَدِيفِيْدُ
 وَلَا يَوْصَفُ أَنَّهُ مُتَخَصَّصٌ
 مَعَ أَنْ عِلْمُهُ بِهِ لَا يَنْقُصُ
 وَبَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ الطَّاهِرِينَ

لَمْ يَسْمَعْ التَّخْصِيسَ إِلَّا بَعْدَ حِينَ
 وَمَثَلُوا لِلْبَعْضِ بِالزَّهْرَاءِ حَيْثُ أَتَتْ لَأَيَّةَ النِّسَاءِ

وطلبت ميراثها مما ترك . والدها من كل مال قدّم لك
فاحتج صديق النبي دليها بما رواه الناس عن أبيها
وقد روى البخاري أن عمرًا لم يأخذ الجزية ممن كفر
حتى أتى له ابن عوف ودكر أخذ النبي من مجوس هجر

باب النسخ

والنسخ ابطال دليل شرعي . بمُتَرَاخ عنه عند الجمع
فلا يكون النسخ في الاخبار ولا لاحكام صفات الباري
بل جاء في أحكامه الشرعية وهي التي تعرف بالقرع
أنواعه ثلاثة والاول نسخ تلاوة وحكم يُنْقَلُ
والثان نسخ الحكم لا التلاوة وعكس هذا ثالث الثلاثة
فليس بالعقل ولا الاجماع نسخ وان جاء بلا سماع
وجاز نسخ الفعل في الصحيح كما أتى في قصة الذبيح
قبل التمكن الذي بالذبح جاء الفداء عاجلاً بذبح
وجاز بالسنة للقرآن وقيل لا للحكم التبيان
وقيل بالآحاد نسخُه امتنع واحق ان النسخ فيه لم يقع

ألا بسنة به توارثت . كما به النصوص حقا أعلنته
وان أتى نسخ له لاجلها . فمها القرآن عاضد لها
أوجاء بالقرآن نسخ السنة . فهي التي تأتي تفتوى ممتنه
وجاز نسخ النص بالقياس . ان كان ظاهر الكمال الناس
وجاز نسخ الفحوى دون أصله . وعكسه مصرح بنقله
وقد أجازوا النسخ الانشاء . ولو بلفظ جاء للقضاء
أو كان بالتأييد قد تقيدا . وغيره كامر صوموا أبدا
وجائز يبدل قد ثقلا . ثم بدون بدل قد حصلا
ولم يتع وقيل بل قد قيدا . نحو (اذا ناجيتم الرسولا)

فصل

وعند كل المسلمين قد وقع نسخ وعند غيرهم قد امتنع .
ونسخ حكم الاصل لا يبقى معه

حكمهم لفرع قد أتى وتابمه

واختيران كل حكم شرعى . يقبل نسخا قد أتى في السمع
وهنوعوا نسخ وجوب المعرفة . لحسنها الذاتى به المتصفه

وقبل تبليغ الى الامّة . لا يثبت النسخ فاعلم حكمه
أما زيادة على النص فلا تكون نسخا للذي تأصلا
ثم طريق العلم بالتأخر اجماعا او قول النبي الاظهر

❦ الركن الثاني ❦

كتاب السنة

وسنة ما عن نبي ثقلا	قولا وتقريرا وما قد فعلا
والانبياء عليهم السلام	لجمعهم يثبت الاعتصام
فليت الذنوب عنهم تصبر	ولو صغيرة وذات الحرر
ولا يقر أحدًا محمد	يباطل في كل أمر يوجد
سكوته ولو بلا استبشار	يدل للخواز لا الإنكار
لصحة لا يفعل المحرما	أيضا ولا المكروه فيما عدا
وما يكن من فعله جبلي	كالشرب والقعود ثم إلا كل
أو كان للبيان أو مخصوصا	به فواضح آتى منصوبا
ومميز الوجوب بالأماره	عن غيره في هذه العنارة

مثل الصلاة بالاذان مُبَيَّنَت

لأنها حقا به تخصصت
وقد أتى الكلام في الاخبار محررا بأحسن اقتصار
فنه ما رُكِبَ وهو مهملٌ كما أتى في الفن أو مستعمل
ثم الكلام وهو ما من الكلام

تَضَمَّنُ الاسماءُ فِيهِ قَدْ عَلِمَ
والشرط كونه أتى مفيدا لذاته وكونه مقصودا
وانما تكلم الاصولي فيما أتى مخصصا بالقول
فان أفاد الطلب الاقسام فطلب الماهية استفهام
هذا والا فالذي لا يحتمل صدقا فتنيه وانشاء قبل
وما أتى محتملا للصدق وكذب خبر ذو نطق
والانشأ ما المدلول بالتمام يحصل في الخارج بالكلام
وآخر ما يحصل المدلول في خارج بالغير ذاك المصولة
وماله عن صدق أو عن كذب اصلا خروج في جميع الرتب
وبعضهم قد قال بالواسطة لكثرة المذاهب الثابتة

ثم الذي دل عليه الخبرُ حكمٌ بنسبةٍ بها يشتهرُ
وموردُ الصدق وموردُ الكذبِ

في الخبرِ النسبةُ لا غيرُ يجب

باب الخبر

وكل ما اوم باطلا ولم يقبل لتأويل فكذب وعم
وسبب الوضع من النسيان او افترا او غلط اللسان
وبعض ما الى النبي نُسبا وما يصدقه حقيقا قطعاً
اما الذي عن النبي نُسيلاً فتواترٌ لديهم قُبلاً
ان ناقلوه اخبروا عن العيان فذلك واضح والا فالبيان
بكونهم جميعا كثيرا يتمتع قواطعٌ منهم على كذب سمع
وحكمه ان يوجب الضروري ومنه ما يعرف بالمشهور
وهو الذي حده تواتر وصل

من بعد قرن قد مضى من الأول
وحكمه ايجاب علم تطمئن نفس به ثم اليه تركن

وخبير الآحاد ماقد غاربا مشهور منقول وما توازرا
والحكم فيه ان يفيد الغلبة لذلك الظن الذي قد صحبه
ومخير بحضرة القوم ولم يكذبوه صادق فيما نظم
وواجب بقول واحد عمل

في الفتوى والشهادة اجماعا وضل
وهكذا في كل امر ديني يعمل بالواحد في اليقين
والاصل ان كذب فرعه فلا يسقط مرويا له قد قبلا
اوشك والقرع به قد جزما فبالقبول امره قد عُلما
وقبلت زيادة من عدل ومجلس لم يتحد في النقل
ولو رواها مرة ثم ترك

اخرى قدأب رآوين قد سلك
أو غيرت أعراب باقى الخبر

تعارضاً في وصفه المشتهر

باب الكلام على شروط الراوى

شرائط الراوى بلا تحاله العقل والإسلام والمذاهب

وَعُرِفَتْ بِهَيْئَةٍ رَاسِخَةٍ فِي النَّفْسِ عَنْ كِبَائِرِ مَبَانِعِهِ
أَيْضًا وَعَنْ صَغَائِرِ اللَّحْصَةِ مِثَالِ هَذَا سُرْقَةٍ لِلْقَمَةِ
سَمَّ عَنْ الرِّذَالِ الْجَائِزَةِ كَالْبَوْلِ فِي الطَّرِيقِ لِلْجَائِزَةِ

وَالْأَكْلُ فِي السُّوقِ لِغَيْرِ سُوْقٍ

مُسْقِطَةٌ لَهَا عَلَى التَّحْقِيقِ

كَبِيرَةٌ كُلُّ جَرِيْمَةٍ أَتَتْ سَمَّ بَقْلَةٍ أَكْثَرَاتٍ أَعْلَتْ
كَالْقَتْلِ وَالزَّانَا وَشَرِبِ الْخَمْرِ وَبَعْدَهَا اللُّوَاطِ فَعَلٌ يَزْوَى
وَالسَّرْقَةِ وَالْعَصَبِ وَالنَّمِيمَةِ شَهَادَةُ الزُّوْرِ هِيَ الذَّمِيمَةُ
يَمِينُهُ الْغَمُوسُ فِي الْآثَامِ وَبَعْدَهَا قَطِيعَةُ الْأَرْحَامِ
عَقُوقُ الدِّينِ وَالْفِرَارُ مِمَّنْ عَلَيْهِ زَحْفُ الْكُفَّارِ
مَالُ الْيَتَامَى أَكْلُهُ لَا يَنْبَغِي خِيَانَةٌ فِي الْكَيْلِ أَوْ فِي الْوِزْنِ
صَلَاتُهُ عَنْ وَقْتِهَا تَقْدِمَتْ أَوْانَهَا لِغَيْرِ عَذْرِ أُخِرَتْ
وَكَذِبٌ عَلَى رَسُولِ الْحَقِّ وَضَرْبٌ مُسْلِمٍ لِغَيْرِ حَقٍّ
وَسَبُّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ مِنْهَا وَقَدْ نَهَاَنَا الشَّرْعُ أَيْضًا عَنْهَا
وَالرَّشْوَةُ الْبُكْتَانُ لِلشَّهَادَةِ دِيَاثَةٌ وَيَمْدَمُ الْقِيَادَةُ

سماية ^١ والمنع ^٢ للزكاة	والياس من رحمة ذى الهبات
وأمن مكر الله والظهار	واكل خنزير كذا الافطار
في الصوم والغول في الغنيمه	قطع الطريق بئست الجريمة
والسحر والرباء والادمان	على صغيرة بها يم — ان
والرابع الضبط وقد تضمننا	اربعة من الشروط تعنى
سماعه والثان حفظ اللفظ	ثم ثباته على ذا الحفظ
لحين ان يؤدى الرواية	وفهم معنى اللفظ والدرايه
ثم الصحابي مؤمن قد اجتمع	مع النبي وهو له قد اتبع
ومدعى صحبته قد قبلا	ان كان عدلا عاصر المكهلا
وكل اصحاب النبي عدول	واكثر الناس بها يقول

باب انقطاع الحديث

وما اتى منقطعا نوعان	ظاهر الانقطاع ثم الثانى
باطنه اما الذى فى الاول	فهو يسمى عندهم بالمرسل
وهو الذى قد سقط الصحابي	من الرواة عند اهل الباب
وما يسمى عندهم منقطعا	غير الصحابي به ما سمعنا

او ترك الاثنان فهو المعضل ويشمل الاقسام هذا المرسل
 فمرسل الصحابي بالاجماع يقبل للحمل على السماع
 ومرسل القرنين ايضا يقبل دليله ان الثقة ارسلا
 وذوا انقطاع باطنا لفقد راويه شرطاً من شروط المد
 وجاز للعارف نقله بما يفيد معناه الذي قد علما

فصل في الاحتجاج بقول الصحابي

قول الصحابي قال صلى الله عليه حجة لما رواه
 وعن كذا سمعته قد امرا ثم من السنة هذا ظهرا
 ايضا فكان الناس يفعلونا في عهده هذا ويوتنونا

باب انواع الخبر

وخبر اربعة انواعه معلوم صدق يجب اتباعه
 تكبر من رسل للحق وحكمه اعتقادنا للصدق
 وبعده ما كان معلوم الكذب وحكمه اعتقاد بطلان يجب
 وما اتى محتملا للصدق وغيره كالقول من ذى القسق
 حكمه توقف فيه وما ترجح الصدق له قد علما

تجبر العدل الذي قد جئت شرائط الراوى به وثبتت
وحكم هذا عمل به بلا لزوم الاعتقاد عند العقلا

الركن الثالث الاجماع

من جملة الادلة الشرعية اجماع ائمة محمدية
وهو اتفاق من اولى اجتهاد بعد وفاة افضل العباد
ومنه قولى يسمى القولى ومنه فعلى يسمى الفعلى
فعلم اختصاصه بالمسلمين فلا اعتبار باتفاق الكافرين
وفي حياة المصطفى لا ينعقد لامن صحابى ولا من مجتهد

باب شروط الاجماع

ثلاثة شرائط الاجماع وهى اجتهاد عدم ابتداع
وعدم الفسق ولا تشترط

في اهله الصحبة حيث ارتبطوا
وليس شرطاً يكونهم من اهل مدينة الرسول ثم النسل
وقيل الانقراض في السكوتى

شرط له حفظ من الثبوت

وقد اتى الاجماع عن قياس وفيه قد خالف بعض الناس
وخرقه عند الجميع حرما كما من القران نصا علما

باب مراتب الاجماع

مراتب الاجماع خذاقواها اجماع اصحاب النبي اعلاها
وبعده ما نص فيه البعض وسائر الباقيين عنه غضوا
ثم على حكم لهم لم يعلم فيه خلاف عند من تقدم
ورابع اجماعهم على ما فيه خلاف سابق دواما
وجاحد المعلوم من ذا الدين ضرورة يكفر في اليقين
مثل وجوب الصوم والصلاة

وحرمة الزنا على الزناة
ومثله من جحد المشهورا كل بيع قد اتى مذكورا
وحجة بقول رب العالمين (ويتبع غير سبيل المؤمنين)

الركن الرابع كتاب القياس

والفرع ان ساوى لذات الاصل
في علة الحكم بنص العقل

فذا هو المدعو بالقياس يعرف عند هؤلاء الناس
 مثاله تحريم بيع الارز بالارز مع تفاضل في الحرز
 فانه قيس يبيع الخنطة تفاضلا في حالة المثلية
 فالاصل وهو خنطة والفرع الارز ثم البيع حكما يدعوا
 وعله وهي اتحاد الجنس والقدر في الفرع بدون لبس
 وحجة لعمل الصحابة مع سكوت الباقي ذى النجابه
 وليس في امورنا العاديه يكون حجة ولا الخلقية
 وفي الحدود ثم كفارات ورخص ايضا وتقديرات
 قام بمنعه الامام الاعظم لان معناها لنا لا يعلم

باب اركان القياس وشروطه

اركانه اصل وحكم الاصل والفرع والعله عند الكل
 وشرط حكم الاصل كونه ثبت

بلا قياس بل نصوص اعلنت
 وكون هذا الحكم ما تشعبدا بالقطع فيه كعقائد الهدى
 وغير فرع لقياس آخر ان لم تكن فائدة في الظاهر

لوسط وعدم العدول عن طريقة القياس بالحكم الحسن
 مثاله ما جاء في شهادة خزيمة المعداد في الصحابة
 ان النبي لقد الاعرابي دراهم المرتجز الجواب
 فقال من يشهد له خزيمة . فحسبه شهادة قويه
 وكون حكم الفرع لا يشمل دليل حكم الاصل بل يعزله
 وكون حكم الاصل فيه اتقما خصمان في القول الذي تحققا
 فان يكن لعلتين اختلفا فهو مركب باصل عرفا
 او ان يكن لعلة قد منعا خصم وجودها باصل سما
 فذا هو المعروف بالمركب

وصفا لوصف الحكم بالتركيب
 والشرط في الفرع وجود العلة

بلا زيادة انت في الجملة

او معها فان تكن قطعيه فهو قياس القطع بالعليه
 او ان تكن ظنية فالادون وهو الذي بالظن قد يعنون

ولا يقوم قاطع النض على خلاف فرع حكم ما أصلا
وان يساوي أصله فيما قصد

من عين أو جنس وحكم قد جد
ولا يكون حكم فرع قدما على الذي لأصله تحتما
وخبر الواحد عند الأكثر ليس على خلافه في الأشهر
وعلة معرف للحكم أو باعث عليه في ذا العلم
وهي التي للحكم قد تدفعه أو تفعل الأمرين أو ترفعه
ونقل حكم الأصل للفرع أشهر

نتيجة القياس فيما قد ظهر
وجاز تعليل بما لا يطالع فيه على حكمته وقد وقع
وعلموا للحكم علتين وعكس هذا جاء في الحكمين
وشرط الحاقها أن تشتمل لحكمة باعثة من يمتثل
وكونها الحكمة قد ضبطت ولم تكن معالومة قد وردت
ولم يكن ثبوتها تأخرا عن حكم أصل للقياس قررا
ولم تعد للأصل بالإبطال لانه المنشاء للأعلال

ايضا ولا تخالف الاجماع والنص مما جاءنا سماعا
ولم تكن تضمنت زياده عليه ان قد نافقت الزيادة

باب المسالك

مسالك العلة في الاصول كثيرة واضحة النقول
فالنص ما دل على التعليل بوصفه الصريح في الدليل
بحيث لا يقصد غير العلة مثاله كي لا يكون دونه
وقد يكون ظاهرا كاللام والباء في التعليل للكلام
وبعد الايما كاعتق رقبه في قوله لمن انى مستجوبه
وتعرف العلة بالاجماع ايضا كما قد جاء في السماع
والسبر حصر سائر الاوصاف

في الاصل مع بطلان غير الوافي
بطله ويكفي قول المستدل بحث حتى لم اجد غيرا يدل
وبعد هذا مسلك المناسيه للحكم واعلم انها مصاحبه
اخراجها التخريج للمناط فاعله كي يسهل في التعاطي
وشبهه ودوران الحكم والثامن الطرد اتي في النظم

والثاسع التنقيح للنطاق تحقيقه قد تم باحتياط

باب القوادح

قوادح الدليل عند الجملة انت اليه من جهات العلة
 خاويل تخلف للحكم عن علة كان لها في الوهم
 وبعده المدعو لهم بالكسر تخلف العكس كذا لك يجرى
 وعدم التأثير في الوصف وفي اصل وحكم ثم فرع يقتضى
 والقلب منها وله قسمان والقول بالموجب في القران
 والفرق بين الاصل والفرع يمد

منها وقدح في تناسب وزد
 عد فساد الوضع منها سارى وبعده فساد الاعتبار
 ومنع عليّة وصف وردا ثم اختلاف ضابط قد وجدا
 في الاصل والفرع كنفى الثقة بالجامع المدعو بتلك الصفة
 وقد اتى آخرها التقسيم كما به صرحت المعلوم

فصل

ثم القياس من امور الدين ومن اصول الفقه في اليقين

غرض كفاية وقد تعينا على الذي للاجتهاد بيننا
ومنه ما يدعونه اجليا ومنه ما يدعونه خفيا
فالذي وهو الذي قد قطعا فيه ينفي فارقا قد بينهما
والثاني ما كان احتمال الفارق فيه قويا عند كل واثق

باب الاستدلال

ما ليس نضائمه لا اجتماعا ولا قياسا جانا سماعا
يدعى بالاستدلال فيما نقلا وفيه الافتراق حقارة خلا
وهكذا القياس الاستثنائي ثم انتهاء الحكم لانتفاء
مدركه كقولنا للخصم في وقت ابطال انقض الحكم
الحكم يستدعي اذن دليلا والنسب لا دليل عنه قولا

باب المعارضة والترجيح

والحجتان انهما تقابلا على السواء او هما تعادلا
مع اتحاد في الحل والزمن بنسبة لرأينا لا بما بطن
فذا هو المعروف بالمعارضة بين الدليل والذي قد عارضه

وتأني في السنة والكتاب	وعرفوا الترجيح في ذا الباب.
بأنه تقرية لواحد	من الدليلين كما في الوارد.
وعمل برأجح قد وجبا	لأنه الأقوى الذي قد طلبا
ورجعوا بكثرة الأدلة	وكثرة الزواة من ذى الأمة.
وبعدا أيضا علو السند	بين النبي والراوى للمجهد
وقه هذا الراوى لم لفته	ونحوه وضبطه وفطنته.
وورع وشهرة العدالة	وعدم ابتداعه في الحاله.
وحفظ مروى وذكر السبب	تعميله للحفظ دون الكتب
سماعه من غير ما حجاب	وكونه من أكثر الأصحاب
وكونه حرا وكونه ذكر	بهذه مقدم راوى الخبر
وكونه مؤثر الاسلام	وحمله من بعد الاختلام.

باب الاجتهاد

بذل البقية الوسع في تحصيل	ظن بحكم شرعى بالتعليل.
هو الذى يدعى بالاجتهاد	والشرط في المجتهد المراد.

بلوغه والعقل ثم الملكة فقيه نفس كل قصد من ملكة
توسط في النحو والاصول ولغة وسائر المنقول
والعلم بالسنة والكتاب

شرط كذا الاجماع للاصحاب

وعلمه بسيرة الرواة والنسخ والمنسوخ في الايات
وكونه من جملة العدول وعلمه بقواعد الاصول
وهذه لدى اجتهاد مطلق كالشافعي ومالك المحقق
ودونه يجتهد في المذهب ومن له في الفتيا قول صيب
والحق عند الله ما تعددا وبعضهم لغير هذا ارشادا
ومن اصاب فله اجران وواحد لمخطيء الامعان
وجاز للنبي الاجتهاد ودائما اقواله رشاد
والاجتهاد جائز في عصره باذنه الصريح او بغيره
وجاز ان يقال بالالهام من قبل الاله ذي الانعام
للعالم او لنبى ظاهر على لسان من نبى آخز

أحكم بما تشاء في الوقائع بلا دليل فهو وفقى الوقائع

فصل في التقليد

وعندنا التقليد اخذ القيل وهو لغير ذى اجتهاد يلزم وجازر تقليد مفضل ان وجازر تقليد الامام الميث وجازر الاستفتاء ممن عرفا أوظن لا اشتهاره بالعلم وجازر للعوام ان تسأله وجازر للتقليد الاقتناء عن الذى في النص قد قلده ثم الاصح انه يمتنع

من غير ان يعرف للدليل ثم لصاحب اجتهاد يحرم يعتد الفضل له وهو حسن من اهل الاجتهاد عند الامة بالقتوى او كان بها قد وصفا وبعدالة له في الحكم عن مأخذ القتبوى لسكرى تعقله لانه جات له الاراء وهو لحكم الله قد ارشده لرخص المذاهب التبع

باب التقليد في اصول الدين

وفي اصول ديننا الحميدى قد وقع الخلاف في التقليد

فليجزم المكلف اعتقاده بان ما كان فقد اراده
وان ما سوى الاله حادث سبحانه الصانع وهو الوارث
الواحد المعبود في الوجود منزّه عن ضد أو نديد
ولم يزل سبحانه موجودا وبصفات ذاته معبودا
ولا ابتداه ولا انتهاه وذاته خالقت الاشياء
حقيقة الاله لا يدركها شخص ولا بكنها يعرفها
وذاته ليست لنا معلومه في هذه الدنيا ولا مفهومه
بل علمها يمكن في الآخرة لانها فيها حصول الرؤية
وليس مولانا بجوهر ولا بعرض ولا بجسم شكلا
ووحده لا في مكان أو زمان

وليس في قطرٍ وليس في اوان
بلا احتياج كل شيء بدعه سبحانه ولو نشأ ما اخترعه
وكل ما قدر من خير وشر منه تعالى ليس فيه من مفرد
وعلمه لكل معلوم شمل من كل جزئ وكل جمل

وقدرة لكل مقدورات شاملة وهي له قد خصصت
وهو القديم الفاعل المرید القادر الحي له العبيد
منزه عن نقص او مماثله والسمع ثابت بلا مشاكه
والبصر الكلام مع بقاء وعلمه المحيط بالاشياء
احياء اماته واخلق صفات فعل حدثت والرزق
ماصح في السنة والكتاب نمتد الظاهر في الالباب
وعند ما نسمع مشكلا ورد

عنه يجب تنزيه مولانا الصمد

والخلف في التفويض والتاويل

ولا يضر الجهل بالتفصيل

ومذهب المتقدمين اسلم ومذهب الخلفين اعلم
وغير مخلوق كلام الله بل قائم بالذات لا تناهى
في اللوح مكتوب وباللسان يتلى كما يحفظ بالجنان
مبدول قرآن اتى منقبها الى قديم ثم حادث وما

ليس بمحدث ولا قديم	وحققوا لذلك : التقسيم
ثم الكلام النفسى واللفظى	تراد فاوذا هو المرضى
يدل كل منهما على ما	دل عليه الآخر استلزاما
سبحانه يغفر غير الشرك	لمن يشاء وهو اهل الملك
يثيب بالطاعة فضلا منه	وينشأ العقاب عدلا عنه
اثابة العاصي وتعذيب المطيع	تجوز بالعقل لمولانا السميع
من عدله يقتص للجلعاء	من اخنها الظلمة القراء
ويستحيل وصفه بالظلم	لانه المالك اهل الحكم
وقد اتى النص بان الرؤيه	للمومنين وهى اعلى بُغيه
وسائر الكفار محجوبونا	عن رؤيه المولى ومغبونونا
والخلف فى الدنيا وفى المنام	تجوز ام لا وهو فى الكلام
بقول موسى ارنى قد دلا	على جوازها الاصح نقلا
وهو نبى يستحيل الجهل	عليه بل يكمل فيه الفضل
ووقعت فى ليلة المعراج	على الصحيح عندى احتجاج

من علم الله له السعادة . فذا بخير اخروى اراده
وضده الشقى ولا يبدل . ما كان فى العلم ولا يحول
ومن يكن فى العلم مات مؤمنا

فليس يشقى بل سعيد عينا

والم يزل بحالة الرضاء . من ربه الصديق ذو الوفاء
رضاء مولانا مع المحبة . غير ارادة مع المشيئة
فليس يرضى الله للعباد . كذرا يكون من أولى العناء
والرزق ما به انتفاع يحصل . ولو حراما باغتصاب يؤكل
بيده الاضلال والهداية . كما به جاءت نصوص الآيه
لخلق قدرة على الطاعات . فى العبد توفيق الى الخيرات
ما عنده صلاح عبد وقعا . فى آخر العمر فلفظ سمعا
حقائق الاشياء يجعل جاعل . محمولة وغير ذال لنا قل
وارسل الرب لكل الخلق . رسلا وقد ايدم بالحق
وخص بالختم النبي محمدا . كتابا به فى اول الخلق بدا

مفضل على جميع العالمين (محمدنا) المبعوث فيهم اجمعين.
وكل امر خارق للعادة ثم له التحدي جزء شاذ.
منجزة ان كان من نبي كرامة ان كان من ولى
واسقط التحدي في الكرامة

لانها للاوليا علامه
كجريان النيل بالكتاب من عمر المعروف بالخطابي
ومن يمت فباتهم الاجل
والعجب يبقى مثل حب الخردل
والنفس تبقى بعد موت البدن

على الصحيح عند كل موقف
والروح عنها المصطفى ما اخبرا

ونحن عنها عقلنا قد قصرا
والحشر والضراط والميزان
حق كما جاء به القرآن
كنا عذاب الناس في القبور
ثم سؤال القبر للمقبور

وجنة الفردوس ثم النار مخلوقتنا ان لهما قرار
 فعمت الجنة دار البره ويئست النار مقر الكفرة
 والرب ما عليه شيء وجيا بل الثواب منه فضلا رتبا
 اعادة الاجسام بعد العدم لا بد منها لجميع الادمم
 بعد النبي الصديق خير الاول

ففسر عثمان بعنده على
 وما جرى بين الصحابة الكرام

نمساك عنه مالنا فيه كلام
 والشافعي ومالك واحمد ثم ابو حنيفة المجد
 والظاهرى داود كان جبلا فى العلم واجتهاده قد قبل
 اسحاق والاوزاعى ثم الثورى

وابن عيينة الذى فى الغور
 جميعهم على هدى من ربهم مقلد وهم ضامنوا بنجاتهم
 والاشعرى امام اهل السنة مقدم فى هذه الطريقة

ثم طريق شيخنا الجنيدى خير طريق قائم سديد.

خاتمة فى علم التصوف

علم التصوف الذى للموقن تجريد قلب من تقى مؤمن.

لله واحتقار ما سواه لكن بنسبة الى مولاه.

والناس منهم الشقى والمقتنى اثار خير خلقه المشرف.

فمن يكن منهم شريف النفس

يربأه — عن امره الاخس

ودأما الى العالى ينجح يسهر فيها ليله ويصبح.

ومن اطاع ربه وعرفا صفاته التى بها قد وصفا

تصور البعد والاقترابا وخاف منه وارنجى الثوابا

فعمد المأمور ثم اجتنابا منه حتى اليه حبابا

اذا يكون سمعه وبصره ويده ورجله وأثره.

ولا يبالى منهم من فلا بل جهله يفوق جهل الجهلا

ثم بحكم الشرع زن ماخطرا فان يكن موافقا فابتدرا

تمت بعون الله تعالى

الغية الوصول الى علم الاصول

لناظمها الفقير الى الله تعالى.

على ابراهيم شقير

من دهبانس

من رواق

الفستية

بالأزهر

تقاريط

صورة ما كتبه مولانا الاستاذ الاكبر ركن الشريعة
ونبراس الدين فضيلتلو الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع
الازهر قال حفظ الله

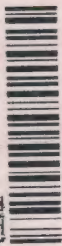
بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد على ما اسبغت من اساليب النعم . ولك
الشكر بما أسبلت من جلايب الفضل والكرم . والصلاة
والسلام على النبي المبعوث لخير الامم : الجامع لجوامع الكلم
ونوابغ الحكم مع كشف غياهب الظلم . اما بعد فان اولى ما
تحلى به نوع الانسان . واعلى ما تخلق به ابناء الزمان . ادب .
يرفع به نسب . وعلم يعلمو به حسب

تلك المكارم لاقعيان من ابن شيبا بماء فصارا بعد ابوالا
وان من ابناء الزمان من تحلى بالكمالين وشمعن ساعد الجد في
الحالين . ومنهم البارع المجيد واللودعى المفيد الشيخ على ابراهيم
شعير من علماء الازهر فانه مع كمال ادبه قد صنف الفية في الاصول
جمع فيها جمع الجوامع على الوجه المقبول وقد اطلعت عليها فاذا هي
عقود جوهرية منظومة في سلوكه عبقرية اكثر الله من امثاله وبلغه
من نواله جميع آماله مك خادما العلم والفقراء بالازهر (الختم)
سليم البشرى

are
7 14
626

Bibliotheca Alexandrina



0419512